العرب
الخميس 2021/10/28
السنة 44 العدد 12223

الوعود لم تعد تكفي لمنع القطيعة بين الدبيبة وبرقة

رئيس حكومة الوحدة الوطنية: الصراع في ليبيا سياسي بحت وليس جهويا

سعى رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة في ليبيا عبدالحميد الدبيبة مساء الثلاثاء في كلمة له لتهدئة التوتر الحاصل مع إقليم برقة الواقع شرق البلاد عبر تقديم عدة وعود، في خطوة ترى أوساط ليبية أنها لا تفي بالغرض خاصة أن أهالي الإقليم يريدون أفعالا خصوصا في ما يتعلق بالتوزيع العادل للثروات وصرف مستحقات إقليمهم.

صغير الحيدري

الدبيبة عاجز عن احتواء تصعيد برقة

تونس – أطلق رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة في ليبيا عبدالحميد الدبيبة عدة وعود موجهة إلى إقليم برقة في كلمة أدلى بها مساء الثلاثاء بدت وكأنها محاولة لمنع حدوث قطيعة نهائية مع الإقليم الذي صعد مؤخرا من نبرته تجاه السلطات في طرابلس، رافعا العديد من المطالب المتعلقة أساسا بتوزيع عادل للثروات ومنح الإقليم حقوقه.

وتصاعد في الأيام الماضية غضب برقة إزاء حكومة الوحدة الوطنية ما حتم على الدبيبة التحرك، خاصة أن ذلك لم يقتصر على مكونات الإقليم بل شمل كذلك ممثليه في الحكومة الذين لم يترددوا في توجيه العديد من الاتهامات للحكومة بشأن حقوق الإقليم الذي يقع شرق البلاد.

وسارع الدبيبة بعد ذلك إلى استقبال وفد عن أعيان برقة في محاولة لتدارك الموقف ومواصلة مساعي الانفتاح على الإقليم لتهدئة التوتر القائم معه والذي قد يأخذ منحى سياسيا وهو ما لم ينكره الدبيبة خاصة أن علاقة الأخير مع رئيس البرلمان عقيلة صالح متوترة.

علي التكبالي

الدبيبة عليه أن ينفذ مشاريع وأشياء، الوعود لا تكفي أهالي برقة

ويتحدر صالح من قبيلة العبيدات التي تُعد من أبرز قبائل الشرق الليبي وهو معطى قد ينعكس على علاقة الدبيبة ببرقة، خاصة أن أبناء الإقليم يقاتلون في صفوف الجيش الوطني الذي يحاول الدبيبة الضغط عليه بشتى الطرق.

فبعد عدم تخصيصه ميزانية للجيش طالب الدبيبة في وقت سابق وزيرة خارجيته نجلاء المنقوش بتقديم شكوى ضد قائده المشير خليفة حفتر لدى القضاء الأميركي، في خطوة رأى فيها مراقبون دفعا نحو تآزم العلاقة أكثر ليس فقط بين الدبيبة وحفتر بل أيضا بينه وبين برقة وأبنائها.

وقال الدبيبة في كلمته التي أدلى بها من العاصمة طرابلس إن "الصراع سياسي بحت وليس جهويا، لم أكن جهويا ولن أكون جهويا، لن أقبل بتقسيم ليبيا، أو التفرقة بين الليبيين، حكومتي اسمها الوحدة الوطنية ولذلك فهي في خدمة كل الليبيين".

وأعطت كلمة الدبيبة انطباعا بأنه لا يزال يحاول الانفتاح على برقة لمنع حدوث قطيعة مع الإقليم على عكس ما حدث مع رئيس حكومة الوفاق السابقة فايز السراج.

ومنذ توليه وفريقه السلطة اتخذ رئيس حكومة الوحدة الوطنية خطوات نحو إقليم برقة لكسب وده.

وشدد رئيس حكومة الوحدة الوطنية على أنه "تم تخصيص 80 مليونا و500 ألف دينار لاستكمال مشروعات الحكومة المؤقتة السابقة في المنطقة الشرقية"، مشيرا إلى تخصيص 300 مليون دينار لمشروعات الإسكان بطبرق.

وشرح الدبيبة بالتفصيل ما منحته حكومته لصالح الإقليم قائلا إن "75 في المئة من المؤسسات النفطية يديرها مدراء من المنطقة الشرقية، و45 في المئة من مشروعات جهاز المواصلات تحصلت عليها المنطقة الشرقية".

وترى أوساط سياسية ليبية أن الدبيبة لن ينجح في تهدئة التوتر مع إقليم برقة طالما اقتصرت تحركاته على إطلاق الوعود فقط دون أن يخطو خطوات فعلية لتحقيق مطالب أهالي المنطقة الشرقية.

واعتبر النائب بالبرلمان الليبي علي التكبالي أن "الدبيبة جاء على أساس أنه رئيس حكومة وحدة وطنية وأنه سيلم الشمل ويوحد المؤسسات، لكن الليبيين يرون أن ما يقوله لا يفعله فالمؤسسات لم تتوحد بعد والسلطة كلها لا تزال في إقليم طرابلس والأمر لا يسير وفق ما يريد هؤلاء ويتكلم بالوعود والمال فقط، سأعطيكم سأعطيكم هذا ما يقوم به الدبيبة".

وتابع التكبالي في تصريح لـ"العرب" أن "المشكلة أكبر من ذلك، الدبيبة يساهم في احتقان المشهد، عليه أن ينفذ قبل أن يعطي وعدا لكن طريقة تصرفه كانت سيئة وألمت الناس في برقة لأن كل شيء يستحوذ به إقليم طرابلس الذي يرى بدوره أن كل شيء يستأثر به برقة وفزان في الجنوب وفي المقابل لا يزال يعاني التهميش".

واستنتج أن "الدبيبة عليه أن ينفذ مشاريع وأشياء قبل أن يوعد، الوعود لا تكفي أهالي برقة".

وتتكون ليبيا من ثلاثة أقاليم تاريخية وهي طرابلس وبرقة وفزان، ويراعي توزيع المناصب القيادية والسيادية هذا التقسيم وفقا لما تم التوافق عليه خلال جلسات ملتقى الحوار الليبي التي انعقدت في جنيف السويسرية.

وبدا لافتا مؤخرا التصعيد الذي قام به نائب الدبيبة الأول في برقة حسن القطراني الذي وجه أمرا لوزراء الإقليم بعدم تنفيذ أي قرارات صادرة عن رئيس الحكومة في الشرق إلا بعد الرجوع إليه.

واتهم القطراني الأحد الدبيبة بتجاهل حقوق ومطالب برقة قبل أن يعقد أعيان ومشائخ الإقليم اجتماعا في ملعب شهداء بنينا طالبوا خلاله بالعدالة في توزيع الثروات على جميع الأقاليم.

وأكد هؤلاء أنهم ليسوا دعاة انفصال ولا تقسيم مطالبين في البيان الختامي لاجتماعهم "بضرورة صرف كافة المرتبات لكافة القطاعات والشركات وإعادة فتح المقاصة، وعودة جميع المؤسسات والإدارات التي أسست في برقة وتم نقلها إلى طرابلس عنوة".

ويعكس هذا التوتر فشل الدبيبة حتى الآن في التقرب من إقليم برقة، الذي يتجاوز عدد سكانه المليون ونصف المليون ساكن وتحده مصر من الشرق والبحر المتوسط من الشمال، رغم محاولاته العديدة.

وفي مايو الماضي أعلن مجلس الوزراء برئاسة الدبيبة إنشاء صندوق سيادي بذمة مالية مستقلة تبلغ نحو 335 مليون دولار أميركي لإعادة بناء مدينتي بنغازي التي تعد أكبر مدن الشرق ودرنة.

لكن مثل هذه المحاولات كانت أيضا بالتوازي مع أخطاء أثارت حفيظة الشرق الليبي إزاء الدبيبة على غرار زلة اللسان عندما تحدث عن "عودة بنغازي إلى حضن الوطن" قبل أن يقدم اعتذارا رسميا عن تصريحه المذكور.

المغرب يستعد لاستضافة أكبر مناورة عسكرية بأفريقيا

الرباط – كثفت الولايات المتحدة من استعداداتها لإطلاق مناورات الأسد الأفريقي في المغرب والتي تعد أكبر مناورات عسكرية في القارة.

وقالت السفارة الأميركية في بيان لها نشرته مساء الثلاثاء عبر صفحتها بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك تحت عنوان "استعد لمناورات الأسد الأفريقي 2022!" إنه "بدأ التخطيط هذا الأسبوع في أغادير لعودة أكبر مناورة عسكرية بأفريقيا، حيث اجتمع عسكريون من المغرب والولايات المتحدة وتونس والسنغال وغانا يوم الثلاثاء في مقر قيادة المنطقة الجنوبية للقوات المسلحة الملكية المغربية".

وخلال يونيو الماضي اختتمت في المغرب النسخة الـ17 من مناورات الأسد الأفريقي 2021، والتي شمل جزء منها إقليم الصحراء بمشاركة 9 دول تمثل 3 قارات.

وقالت السفارة الأميركية آنذاك إن "طائرة نفاثة مغربية من طراز إف – 16 شاركت في عرض اختتام الأسد الأفريقي 2021" التي تجرى سنويًا، وانطلقت نسختها الأولى عام 2007 وأجريت أكثر من نسخة لها في عام واحد.

ونشرت السفارة صورا ومقاطع فيديو عن اليوم الأخير عبر صفحتها الرسمية على فيسبوك.

وأجريت التدريبات في مناطق أغادير وطانطان وتافراوت (وسط) وتيفنيت وبن جرير والقنيطرة (شمال)، بالإضافة إلى منطقة المحبس الواقعة في إقليم الصحراء المغربية.

وشارك في النسخة الـ17 من التدريبات الآلاف من عناصر جيوش متعددة الجنسيات وعدد كبير جدا من المعدات البرية والجوية والبحرية.

وبجانب المغرب والولايات المتحدة شاركت في التدريبات كل من بريطانيا والبرازيل وكندا وتونس والسنغال وهولندا وإيطاليا وحلف شمال الأطلسي (الناتو) ومراقبون عسكريون من نحو 30 دولة تمثل قارات أفريقيا وأوروبا وأميركا، وفق بيان للجيش المغربي.

وللمرة الأولى أجري جزء من المناورات في إقليم الصحراء منذ أن اعترفت واشنطن في العاشر من ديسمبر الماضي بسيادة المغرب عليه، وإعلان عزمها فتح قنصلية لها فيه.

وتقترح الرباط حكما ذاتيا موسعا في الإقليم تحت سيادتها، بينما تدعو جبهة البوليساريو الانفصالية إلى استفتاء لتقرير المصير، وهو طرح تدعمه الجزائر التي تستضيف لاجئين من الإقليم.

الإعلان عن خارطة الطريق للمرحلة المقبلة الخطوة التالية للرئيس التونسي قيس سعيد

تونس – يتجه الرئيس التونسي قيس سعيد إلى الإعلان عن خارطة الطريق الخاصة بالمرحلة المقبلة في خطوة تستهدف طمأنة حلفاء بلاده على غرار الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وأكد وزير الخارجية التونسي عثمان الجرندي أمس الأربعاء أن تونس بصدد دراسة اللائحة التي أصدرها البرلمان الأوروبي بشأن الوضع السياسي في البلاد، مشيرا إلى أن رئيس الجمهورية سيعلن عن خارطة طريق للمرحلة القادمة.

وكان البرلمان الأوروبي قد عقد اجتماعا أفرز التصويت على لائحة دعا فيها بالخصوص إلى عودة مؤسسات الدولة للعمل الطبيعي، بما في ذلك العودة إلى الديمقراطية الكاملة والنشاط البرلماني في أقرب وقت ممكن كجزء من الحوار الوطني، في خطوة أثارت حفيظة تونس.

وقال الجرندي في تصريحات نقلتها وسائل إعلام محلية إن "ما حصل في تونس هو محل اهتمام دولي وكنا يوميا باتصال مع أشقائنا وحلفائنا ورئيس الجمهورية كان واضحا وتم التأكيد على أن المرحلة الاستثنائية لن تدوم وسوف تؤسس لدولة ديمقراطية".

ترتيب أولويات المرحلة المقبلة

وتابع "وتوجد العديد من المشاورات التي يجريها رئيس الجمهورية قيس سعيد بهدف تنقية الأجواء وإعطاء خارطة طريق أو رسم معالم المرحلة المقبلة التي سوف تؤكد أن الدولة التونسية دولة ديمقراطية ومقبلة على مستقبل مشرق وتنمية مستدامة مع شركائنا وأشقائنا في جميع أنحاء العالم ونحن دولة لدينا مصداقية".

ويأتي حديث الجرندي في وقت تشهد فيه تونس مسارا سياسيا انتقاليا دشنه الرئيس سعيد باتخاذ إجراءات استثنائية بمقتضى الفصل 80 في الخامس والعشرين من يوليو، جمد بمقتضاها عمل واختصاصات البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه وأقال الحكومة السابقة برئاسة هشام المشيشي.

ولاقت تلك الإجراءات التي جاءت بعد تأزم المشهد السياسي ترحيبا شعبيا واسعا، لكنها أثارت مخاوف خارجية من قبل شركاء تونس الذين لم يترددوا مؤخرا في إبداء قلقهم إزاء الوضع في البلاد، خاصة بعد صدور الأمر الرئاسي عدد 117 في سبتمبر الماضي والذي ينظم العمل بين السلطات وتم بموجبه تعليق أغلب فصول الدستور.

وأكدت مؤخرا أوساط سياسية تونسية أن قيس سعيد سيتخذ إجراءات سياسية جديدة لبعث رسائل طمأنة إلى شركاء تونس التقليديين ستشمل إطلاق حوار وطني والكشف عن أعضاء اللجنة التي سيكلفها بالعمل على إدخال تعديلات على الدستور قبل طرحها على الاستفتاء الشعبي.

ولم يتردّد الرئيس سعيّد في إبداء انزعاج تونس من إدراج الأوضاع داخلها على جدول أعمال الكونغرس الأميركي، وذلك خلال لقاء جمعه بسفير واشنطن في تونس دونالد بلوم.

عثمان الجرندي

نحن ندرس لائحة البرلمان الأوروبي بشأن الوضع السياسي بتونس

كما أجرى اتصالا مع ممثل الشؤون السياسية الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، أوضح خلاله الأسباب التي دفعته إلى اتخاذ الإجراءات الاستثنائية التي جمّد من خلالها عمل البرلمان وأقال الحكومة ورفع الحصانة البرلمانية عن النواب.

ويتهم الرئيس سعيد أطرافا سياسية في بلاده بالتحرك خارجيا لتحريض دول أجنبية ضد تونس، وهو ما دفعه إلى القول إنه سيقيم حوارا وطنيا مع الشباب والشعب فقط ويستثني الأحزاب السياسية ومن باعوا ذممهم للخارج، وفق قوله.

حديث المجاملة لا ينهي الأزمة الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا

كيغالي – صرح وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان أنه تبادل الحديث باقتضاب مع نظيره الجزائري رمطان لعمامرة الثلاثاء في العاصمة الرواندية كيغالي في خطوة لا تنهي الأزمة الدبلوماسية بين البلدين.

وجاءت هذه المحادثة بالتزامن مع تصريح لمستشار الرئيس الجزائري لشؤون الذاكرة عبدالمجيد شيحي اعتبر فيها تصريحات للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بـ"النعيق".

وقال شيحي في ندوة تاريخية بمجلس الأمة (الغرفة الأولى للبرلمان) بمناسبة الذكرى الـ67 لاندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 ضد الاستعمار الفرنسي (1830 ـ 1962) "هذه الأيام كثر فيها النعيق من الطرف الآخر (فرنسا) بأننا لسنا أمة، وكأننا فقاعة ظهرت فجأة على وجه المعمورة، وكأن الله لما خلق الأرض ترك مكانا مظلما لا ندري من أين أتى".

وكان لودريان قد قال مساء الثلاثاء "التقيته (لعمامرة) وتبادلنا حديث مجاملة" على هامش اجتماع للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

وأوضح أنهما تحدثا خصوصا عن عملية الانتقال في ليبيا التي ستشكل محور مؤتمر دولي في الثاني عشر من نوفمبر المقبل في باريس.

وكان وزيرا خارجية البلدين التقيا على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر في نيويورك وكانا حاضرين في طرابلس في الحادي والعشرين من أكتوبر للمشاركة في "مؤتمر دعم الاستقرار في ليبيا".

وتشهد العلاقات الفرنسية الجزائرية توترا بعد تصريحات للرئيس إيمانويل ماكرون الذي رأى أن الجزائر بنيت بعد استقلالها في 1962 على "ريع للذاكرة" كرسه "النظام السياسي – العسكري"، وشكك في وجود أمة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي.

واستدعت الجزائر سفيرها في فرنسا في الثالث من أكتوبر احتجاجا على هذه التصريحات ومنعت الطائرات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل حيث تنتشر قوات عملية برخان المناهضة للجهاديين، من التحليق فوق أراضيها.

ودعت فرنسا الجزائر بعد ذلك إلى "احترام" سيادتها بعد أن شجع السفير الجزائري في فرنسا الجالية الجزائرية على "تشكيل رافعة قيادة" للتدخل في "الحياة السياسية الفرنسية".